

دور التخطيط الضريبي لكبار المكلفين في زيادة الإيرادات الضريبية

حسن سالم محسن

شعبة التدقيق والرقابة، كلية طب الأسنان، الجامعة المستنصرية.

Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

ميسون عبد الكريم احمد

قسم الشؤون المالية، رئاسة جامعة بغداد.

Email: maison.a@uobaghdad.edu.iq, ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

معلومات البحث

تواريخ البحث:

التقديم: 2023 / 10 / 17

المراجعة: 2024 / 08 / 01

قبول البحث: 2023 / 11 / 06

نشر الكتروني: 2024 / 09 / 01

تسلسل الصفحات: 116 - 126

الكلمات المفتاحية:

التخطيط، الوعاء الضريبي، المكلفين، الإيرادات، التهرب الضريبي.

المراسلة:

أسم الباحث: حسن سالم محسن

Email:

hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

تأتي أهمية البحث من أهمية السياسة الضريبية وهي إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية للبلاد ليصبح أكثر قدرة على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني انطلق البحث من مشكلة هي (هل التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يؤثر في الوعاء الضريبي على المدى البعيد من خلال الاستفادة من الوفورات النقدية والتوسع بالأنشطة المختلفة او انشاء مشاريع جديدة مما ينعكس على الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية) بينما فرضية البحث نصت على ان التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يسهم في التشجيع بالدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طردياً مع الإيرادات الضريبية في المدد الطويل ويهدف البحث الى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته واستراتيجياته ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار، واسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات ابرزها ان كبار المكلفين عينة البحث قد اتفقوا على ان الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد وهو السبب في خلق فرص عمل جديدة وضخ الانتاج والخدمات ونقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات وبالنتيجة ينعكس ذلك ايجابياً في مساهمة هذه الشركات في نمو الاقتصاد وزيادة الإيرادات الضريبية في المستقبل، ومن اهم التوصيات في البحث هي على كبار المكلفين ابداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي لغرض تخفيض الالتزامات الضريبية دون ان يكون هناك تعارض مع القانون وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات النقدية واستخدامها في مجالات التوسع بنشاطاتها وفتح شركات متخصصة او فروع داخل او خارج البلد وضمان استمرار عملها.

1. المقدمة

تسعى الشركات جاهدة الى ضمان استمرارها في سوق الاعمال من خلال تعظيم ربحها لكن بنفس الوقت تصطدم الشركات بالضريبة التي تعتبرها عبء يجب التخلص او التقليل منه. لذا اصبح هاجس الشركات هو البحث عن ثغرات قانونية تمكنها من تخفيض التزاماتها الضريبية الا وهو التخطيط الضريبي الذي تعتبره الشركة من الاجراءات التي تستخدمها اداراتها للاستفادة من الثغرات في القانون لغرض اتباع سياسة مالية يمكن أن تقلل من الالتزام الضريبي أو يتجنب الضرائب تماماً ويعتبر التخطيط الضريبي أحد الأدوات المالية التي يعتمد عليها المكلف في محاولته لتخفيض الضرائب المستحقة بموجب القانون المعمول به مع الاستفادة من الثغرات القانونية من ناحية والامتيازات الناشئة عن التوجيهات القانونية والضريبية من ناحية أخرى، ويختلف التخطيط الضريبي عن التهرب الضريبي حيث يهتم الأخير بتقليل العبء الضريبي بأساليب غير قانونية بينما يسعى التخطيط الضريبي للاستفادة من قوانين الضرائب الموجودة بالاتفاقيات الدولية للوصول الى أدنى عبء ضريبي في حدود القوانين الضريبية والأنظمة والاعفاءات والحوافز الضريبية في التأثير على الربح الضريبي بتأجيل الاعتراف به او بتخفيضه لاجراض صنع القرار داخل الشركة وتعتبر عملية التخطيط الضريبي سياسة مستمرة لا تتوقف على فترة معينة حيث تأخذ في الاعتبار كل القرارات الادارية التي تتعلق بالضريبة واستراتيجية تقليل العبء الضريبي لاقبل حد ممكن من الضريبة المستحقة وهي لا تعني عدم دفع الضريبة قد تكون عملية التخطيط من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لهذه الضريبة من خلال التأخر في دفعها والاستفادة من انخفاض القوى الشرائية للنقد مثل تقسيط الضريبة المستحقة او تأجيل سدادها للاستفادة من تغطية المصروفات من خلال استغلال الفرص المتاحة وتوفير اكبر قدر ممكن من السيولة النقدية لتحقيق الاهداف المنشودة للشركات وتعد من اهم القرارات التي تسهم في تحقيق اهداف الشركات وهذه القرارات تتأثر بمبلغ الضريبة الواجب دفعها.

2. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله ألا وهو التخطيط الضريبي والذي أصبح سمه مشتركة في سوق الأعمال الذي يمارسه بالخاص الشركات (كبار المكلفين) من خلال استخدام إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية مختلفة للاستفادة من مختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي

ولكون ضريبة الشركات تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات الضريبية في معظم دول العالم على العموم وفي العراق على وجه الخصوص لذا العمل على استيعاب مختلف مواد قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار.

3. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

- 1- توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهدافه وأهميته واستراتيجياته.
- 2- بيان أوجه الاختلاف ما بين التخطيط الضريبي المشروع وغير المشروع الذي يعاقب عليه القانون.
- 3- بيان أثر التخطيط الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية.
- 4- أن التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يسهم في التشجيع على التوسع في الدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طردياً مع الإيرادات الضريبية في المدى الطويل لصالح الإدارة الضريبية .

4 الجانب النظري

1.4 التخطيط الضريبي

التخطيط الضريبي للشركات ليس مجرد تخطيط لوضع الشركة المالي وقوائمها، وإنما هو عمليات ضريبية شاملة ومتسلسلة وتحليلية لكافة النواحي المالية وفقاً للكفاءة الضريبية وتحقيقاً لمعالجة المحاسبية للضرائب والتي تقتضي تقليل الالتزامات التي تخضع للضريبة. [7] فالشركات (خاصة كبار المكلفين) تسعى عند إعداد قراراتها الضريبية إلى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى أدنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية المتمثلة في استغلال الثغرات الموجودة في القانون. [1].

وهناك عدة تعريفات للتخطيط الضريبي من أهمها :-

- 1- إجراءات يتبعها الشخص الواقع عليه الضريبة سواء كان فرد أو شركة بهدف تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليه خلال فترة معينة، وذلك عن طريق اتباع إحدى استراتيجيات التخطيط الضريبي والتخطيط المالي والتي تحلل الوضع المالي تحليلاً ضريبياً دقيقاً. [16]

- 2- الإجراءات والخطط التي يتبعها المكلف لتنظيم شؤون نشاطه، بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية، من قوانين ولوائح وقرارات، بأقل عبء ضريبي ممكن [14]

ويختلف التخطيط الضريبي اختلافاً كلياً عن التهرب الضريبي فالتخطيط يستخدم طرق قانونية لعدم دفع قيمة الضريبة أو تخفيضها أما التهرب الضريبي فهو استخدام أساليب غير قانونية للتهرب من دفعها تماماً مما يجعل الشركة معرضة لعقوبات قانونية وجنائية وغرامات مالية.

ويرى الباحث أن التخطيط الضريبي من وجهة نظر كبار المكلفين هو التعامل بذكاء مع ملف الضريبة لتأخير الضريبة وسدادها لاحقاً وهذا يأتي من المعرفة القوية ببنود القانون .

2.4 أهمية التخطيط الضريبي

- 1- تحسين قيمة المدفوعات الضريبية وتقليل قيمة الخسائر المترتبة على الضرائب.
- 2- من أهم الأهداف التي يحققها التخطيط الضريبي تفادي الوقوع تحت المسؤولية الضريبية وأحكام القوانين الضريبية.
- 3- يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الشركة والأصول التي لا تخضع للضرائب.
- 4- توفير سبل كافية لتنفيذ خطط الشركة الاستثمارية.
- 5- أحد أهم أسباب النمو الصحي للشركة وتحقيقاً لاستقرار الاقتصاد لها.
- 6- يشارك في اتخاذ القرارات الرشيدة والتي تصب في مصلحة الشركة.
- 7- توفير خطط ضريبية وتوصيات لتنفيذها بدقة مما يساعد على إنجاح الشركة.
8. دور التخطيط الضريبي في تقليل عبء الضرائب على الشركة لأقصى درجة بطرق قانونية آمنة. [8]

3.4 أنواع التخطيط الضريبي

وتختلف أنواع التخطيط الضريبي وفقاً للطريقة التي يتم التخطيط بها:

1. التخطيط الضريبي التوافقي: وفيه يتم رسم الخطة الضريبية وفقاً للأحكام الضريبية المتعارف عليها ومطبقة داخل الدولة.
2. التخطيط حسب الوقت: وهي مقسمة إلى تخطيط ضريبي طويل الأجل وتخطيط ضريبي قصير الأجل.
3. التخطيط وفقاً للهدف: وفيها يتم رسم الخطة الضريبية وفقاً لهدف محدد ، فمثلاً في بعض الأحيان يتم وضع خطة ضريبية تهدف لاستبدال الأصول المثبتة بأصول أخرى تخضع للعفو الضريبي.
4. التخطيط الداخلي والتخطيط الخارجي: يهدف التخطيط الداخلي إلى تحديد سياسات الشركة المحاسبية وطريقة تحرير الضريبة ووسائل الدفع الضريبي الحالية وفوائده وطرق التخفيض الضريبي وغيرها أما التخطيط الخارجي فيتم من خلال تحديد الموضوع الضريبي والنشاط والشكل القانوني وتسجيل الشركة القضائي. [10]

4.4 خصائص التخطيط الضريبي

يقوم التخطيط الضريبي المتكامل على عدة خصائص ومنها:

- 1- التخطيط الضريبي عملية مستمرة ومتكاملة وتشمل كافة البنود المسجلة بالإقرار الضريبي.
- 2- التخطيط لتفادي دفع قيمة الضريبة إذا كان هذا متاح قانوناً، فهناك العديد من البنود يتم استقطاعها عند تحديد قيمة الضريبة من قبل المصلحة، ويمكن هنا للممول الضريبي عند تقديم الإقرار الضريبي استبدال البنود المعروف أنها واجبة الخصوم بالبنود المستقطعة، ومن أمثلتها استبدال التمويل الشخصي بتمويل عن طريق قروض البنك.
- 3- استغلال كافة الإعفاءات الضريبية المتاحة في القانون الضريبي والقوانين المتعلقة لتقليل القيمة المالية المدفوعة للمصلحة.
- 4- الاستحقاق الضريبي سيقبل بالتأكيد إذا كانت الشركة منذ بداية انشائها قد اعترفت بكل التكاليف والمصروفات الملزمة بها، ولهذا نوصي الشركات النامية بالاهتمام بعمل تخطيط ضريبي منذ البداية اثبات كافة الاحتياطات والاستقطاعات والخصومات التي تمت خلال الفترة الضريبية، ومدى ملائمة الشكل القانوني للشركة من أهم الخصائص الواجب الانتباه لها عند التخطيط.
- 5- تقليل قيمة الوعاء الضريبي هو الهدف الأول للتخطيط الضريبي ويقوم على استخدام أساليب محاسبية وقانونية متجددة ومتوافقة مع القانون الضريبي ومستجداته. [15]

5.4 استراتيجيات التخطيط الضريبي

تلجأ الشركات الى التخطيط الضريبي لتفادي الالتزام بدفع ضريبة مرتفعة ولتحقيق وفورات ضريبية تستفيد منها بشكل ايجابي في الاجل القصير وفي الاجل الطويل أيضاً وندرج ادناه بعض من هذه استراتيجيات: [13] ،

- أ- استراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية.
 - ب- استراتيجيات لنقل الدخل بعيداً عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة.
 - ج- استراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الاستفادة من معدلات ضريبة مستخدمة أسعار التحويل بين الشركات المرتبطة أو فترة الاعفاء الضريبي.
 - د- استراتيجيات لتخفيض عبء الخسوع للأرباح الرأسمالية.
- وهناك بعض الشركات لكبار المكلفين يرى ان استراتيجيات التخطيط الضريبي تتضمن الاتي:
- 1- النفقات الإضافية: دخل الشركة الخاضع للضريبة يقل بوجود نفقات إضافية للتشغيل، مثل شراء معدات جديدة، ولكن يجب الانتباه ان تكون المعدات مطلوبة حقاً داخل الشركة وستحقق دخل من استخدامها.
 - 2- تأجيل دفع الضريبة: ترغب الشركات في تأجيل دفع الضريبة لفترة مالية لاحقة حتى يتسنى لهم استغلال تلك الأموال في الاستثمار خلال الفترة وبدون فوائد من المصلحة الضريبية. [4]

والاستفادة من الثغرات والمزايا الموجودة في قوانين الضريبة والقوانين الاخرى. وكما مبين ادناه :

- أ- قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته. تضمن القانون جملة من الاعفاءات حيث تميز قانون ضريبة الدخل بمنح مزايا لجميع المكلفين بغض النظر عن الأنشطة الاقتصادية وهذه المزايا تشجع الاستثمار والاسراع في دفع الالتزامات الضريبية وتستغل الشركات هذه المزايا عند التخطيط الضريبي لتقليل الضريبة المستحقة عليها.
- ب- قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 : اكد قانون الاستثمار العراقي على تسهيل وتنظيم العمل في هيئات الاستثمار ومعالجة بعض المعوقات التي اظهرها الواقع العملي من خلال تطبيق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته، ومن أجل خلق مناخ مشجع وملامح للاستثمار في القطاعات كافة ومنح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين.
- ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم 20 لسنة 1998 المعدل والقانون رقم 35 لسنة 2000. حيث ورد في المادة 8 من قانون الاستثمار الصناعي اعفاءات وامتيازات.

6.4 دور الضرائب في تشجيع الاستثمار

ساد الاعتقاد في السابق على ان الضرائب حيادية لا تؤثر بالنشاط الاقتصادي وان وظيفتها الاساس هي تحصيل الإيرادات لسد النفقات العامة وهذا غير صحيح، غير ان الفكر الاقتصادي تطور واطهر اهمية الضرائب الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بالاساس في اعادة توزيع الدخل فضلاً عن كونها من الادوات المهمة في توجيه الاستثمار من خلال فرض ضرائب قليلة او اعفاء أنشطة اقتصادية معينة مما يدفع الاستثمار للتوجه نحو هذه الأنشطة او بالعكس كما تؤثر الضرائب في الانفاق الاستهلاكي والادخار اذ ان فرض ضرائب عالية على اصحاب الدخل المرتفعة سيؤدي الى خفض مدخراتهم كما ان الضرائب تؤثر في مستوى معيشة الافراد وانتاجيتهم وتفضيلهم مابين العمل والراحة اذ ان فرض ضرائب عالية يؤدي الى تدهور مستوى معيشة اصحاب الدخل المنخفضة مما يدفعهم لزيادة ساعات العمل .

كما ان الضرائب المرتفعة قد تؤدي الى ارتفاع كلف الانتاج وبالتالي ترتفع اسعار بيع المنتجات وقد يؤدي ذلك الى قلة الطلب عليها مما يدفع المستثمرين الى التقليل من هذا المنتج وبالعكس فان الاعفاءات قد تقلل من تكاليف الانتاج وتدفع لزيادته ، وللضرائب دور مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود الاقتصادي الذي يتطلب فيه تخفيض الضرائب وزيادة الاعفاءات لتحفيز الاستهلاك والادخار والاستثمار ، اما في التضخم يتطلب فيه زيادة اسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتقليل الاستهلاك والطلب على المنتجات [11] . فالبالد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما يقدمه من الاعفاءات والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على الاستثمارات واكثر قدر من تدفقات رؤوس الاموال .

فهناك رؤوس اموال عربية تقدر بأكثر من الف مليار دولار تدفقت للخارج بسبب عدم ملائمة مناخ الاستثمار ولتشجيع الاستثمارات العراقية والعربية نحتاج الى مايلي:- [6]

- 1- اعادة النظر في تشريعات الاستثمار وتطويرها على ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة .
- 2- تقديم الحوافز الاضافية للمشاريع الاستثمارية .
- 3- توفير الرعاية اللازمة للمشاريع العربية من الناحية القانونية .

- 4- توفير المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية .
- 5- تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية ، اي التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات من اجل تشجيع وجلب الاستثمارات .
- 6- ربط حجم الاعفاء الضريبي مما يشجع على زيادة الانتاج مستقبلا وفتح مشاريع جديدة يؤدي الى امتصاص ايدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة .
- 7- تطوير الاسواق المالية العراقية والعربية وربطها مع بعضها البعض .
- 8- ضرورة وجود اجهزة مشرفة على الاستثمار كدليل على وجود الاهتمام من قبل الدولة

7.4 تأثير الضريبة على الاستثمار

تتأثر الخطط الاستثمارية عادة بالقوانين الضريبية مما ينعكس ذلك على اهداف المستثمرين عندما يكون المستثمرين ضمن شريحة ضريبة عالية ولهم اهداف استثمارية مختلفة مقارنة بالاولئك الذين يكونون ضمن شريحة ذات معدلات ضريبية اقل وتكون لهم استثمارات تتمتع باعفاء ضريبي [12]

اذ ان مستثمر ضمن شريحة يخضع لضريبة عالية يمكن ان يفضل مثلاً السندات البلدية والتي تكون فوائدها غير خاضعة للضريبة او استثمارات تمنح اعفاءً ضريبياً او ان تكون ذات ضريبة محدودة . من ناحية اخرى يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار نوع العوائد التي تخضع للضريبة عند اتخاذ قرار الاستثمار . فالعوائد او الخسائر الراسمالية والتي تكون نتيجة تغير اسعار الاصول . تدفع ضريبة بشكل يختلف عن الضريبة التي تدفع على الدخل ، حيث يتم دفع الضريبة على الدخل عند استلامه بينما العوائد او الخسائر الراسمالية يفرض عليها ضريبة عندما يتم بيعها [2] . فعند اتخاذ قرار بالاستثمار لابد من مواجهة التساؤلات الاتية :

ماهي الاستثمارات المربحة للشركة ؟ من اين تمول هذه الاستثمارات ؟ هل التمويل المتوفر لدى الشركة كافي من عدمه ؟ ماهو نوع الائتمان ؟ ماهو مقدار المخزون الامثل ؟ ماهو مقدار الاموال التي ستوزع على المساهمين ؟ كيف تتم المبادلة بين المخاطرة والعائد ... الخ) . من الذي يرد على هذه التساؤلات بقرارات رشيدة ؟

وهذه الاسئلة ممكن الاجابة عليها من خلال عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والحصول على الاموال والاستخدام الامثل لها بطريقة تمكن الشركة من تحقيق الاهداف المطلوبة وتشمل هذه العملية التقويم للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية تهتم كل شركة ايا كانت كبيرة او صغيرة هادفة للربح بالادارة المالية وان نجاحها او فشلها يعتمد على القرارات المالية التي تتمثل باربعة قرارات رئيسية هي [5]

- 1- قرارات التمويل
 - 2- قرارات الاستثمار
 - 3- قرارات راس المال العامل
 - 4- قرارات مقسوم الارباح
- توضيح محتوى القرارات في ادناه :

1.7.4 قرارات التمويل

يعرف قرار التمويل :- بانه كيفية الحصول على الاموال بالشكل الامثل اي التمويل المناسب هل هو (تمويل قصير الاجل ، تمويل طويل الاجل ، تمويل بالملكية ، تمويل بالدين....) بما يعظم ثروة المساهمين وتعظيم قيمة الشركة لهذا يجب على المدراء الماليين عند اتخاذهم لقرار التمويل ان يخذوا بعين الاعتبار ان هناك عدداً من المصادر البديلة التي تمكنهم من الحصول على الاموال ويترتب على استخدامها كلاً من (العائد والمخاطرة) .

العائد :- هو مايزيد عن كلفة التمويل
المخاطرة :- هي المخاطرة المالية

وان استخدام التمويل الامثل هو (مزيج من التمويل بالدين والملكية) لانهما يخفضان كلفة التمويل ويعظمان قيمة الشركة واتاحة الفرص الاستثمارية الربحية لها.

التمويل بالدين :- هو تمويل خارجي باكملة جزء منه تمويل قصير الاجل المتمثل بالائتمان التجاري والقروض المصرفية والجزء الاخر تمويل طويل الاجل المتمثل بالقروض المصرفية طويلة الاجل والسندات.

التمويل بالملكية :- هو التمويل من الاحتياطي وارباح المساهمين . [15]

2.7.4 قرارات الاستثمار

يعرف قرار الاستثمار :- هو كيفية توزيع اموال الشركة في هياكل استثمارية للحصول على اكبر منفعة (مادية ومعنوية) وماهي الفوائد المستقبلية المتوقعة من هذه الاستثمارات ومخاطرة هذه العوائد (المخاطرة المصاحبة لقرارات الاستثمار) .

المخاطرة :- يقصد بها درجة التقلب الناجمة عن تغير الازواضع الاقتصادية واحوال السوق يعتبر هذا الاختيار ذو اهمية كبيرة لتأثيره على ربحية الشركة . [3]

3.7.4 قرارات راس المال العامل

يعرف راس المال العامل :- هو الموجودات المتداولة للشركة وتشمل (النقد / الاوراق المالية / الحسابات المدنية / المخزون) هناك علاقة مباشرة بين نمو الشركة والحاجة الى زيادة راس المال العامل ، فممو الشركة ممثلاً بزيادة حجم مبيعاتها وهذا يتطلب مستويات عالية من راس المال العامل لدعم هذا النمو في الانتاج والمبيعات . [9]

4.7.4 قرارات مقسوم الارباح

يحدد كل من قرار التمويل والاستثمار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المساهمون الحصول عليها . يعرف قرار مقسوم الارباح :- هو توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة او جزء منه على المساهمين وهو احد اهم القرارات المالية في الشركة

وتعتبر هذه الأرباح دخلاً جاريًا ينتظره العديد من المساهمين. [8]

5. الجانب التطبيقي

1.5 حالات دراسية عملية

استعان الباحث في هذا المبحث على حالات عدد [3] من الشركات لكبار المكلفين التي تمارس التخطيط الضريبي من خلال استخدامها برامج لصيانة الموجودات وتدريب العاملين وإجراء البحوث والدراسات والدعاية والإعلان وإيجار المباني والآلات والمعدات وهذه المصاريف هي ضرورية لإنتاج الدخل ولها آثار إيجابية للتطوير ولتخفيض مبلغ الضريبة (ويجب أن تكون تلقائية تخدم الوحدة الاقتصادية وغير متعمدة لتحقيق منافع ذاتية على حساب الأضرار بمصالح الأطراف المعنية) وبالتالي يكون عملها انتهازي وغير أخلاقي (وادى ذلك إلى تحقيق وفورات ضريبية شجع هذه الشركات إلى زيادة استثماراتها وزيادة رأس مالها وتنوع وعائها الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

2.5 حالة معلومات أساسية عن البنك

تأسس البنك الاستثماري بموجب شهادة تسجيل الشركة رقم م.س/8546 الصادرة عن سجل الشركات العامة بتاريخ 2 كانون الثاني 2000 برأسمال قدره [200] مليون دينار وحصل على ترخيص مصرفي صادر من البنك المركزي. العراق وبدأ نشاطه في 28 أغسطس 2000 من خلال فروعها الرئيسية.

3.5 المحاسبة الضريبية

قدم البنك حساباته الختامية عن العام المالي 2020 إلى إدارة كبار المكلفين في هيئة الضرائب، إلا أن المخمن لم يقبل النتائج المستخرجة من دفاتر أعماله بعد رفض بعض المصاريف بنسب مختلفة. لأهميتها النسبية وجمعها مع مبلغ التخصيص بسبب التعظيم المصاريف لغرض تخفيض الربح الحقيقي لتقليل الضرائب كما وظهرت نتائج الحسابات هناك توسعات بمبلغ [1000000000] مليار تم تدويره لمدة خمس سنوات ولم يتم استغلال المبالغ وقامت السلطة المالية بتقدير المبالغ عن هذه الاحتياطات وتم سدادها من قبل ربع هذه المبالغ ولم يتم المساس برأس مال وقرض [5000000000] مليار لمدة خمس سنوات بفائدة 10% حيث بلغت الفائدة المصرفية المكتسبة [1250000000] مليار ومئتان وخمسون مليون بينما بلغت الضرائب المترتبة على تلك الاحتياطات [7500000000 = 15% X 5000000000] مليون مقدار الضريبة واجبة الدفع.

الجدول (1) يبين الدخل الخاضع للضريبة

البيان	دينار	دينار
الربح المحسوب من التسوية بيان أرباح وخسائر لضريبة الدخل (الدخل الخاضع للضريبة بتقديرات احتياطي)		230540076
إضافة المصاريف الرخص الضريبي		
مخصص الديون المعدومة	36450000	
الوقود والزيوت	23544728	
مصاريف متنوعة	21624944	
صيانة المركبات	18364082	
السفر والوفود	48416196	
اتصالات عامة	45293523	
التدريب والمؤهلات	13630600	
للأبحاث والاستشارات	15813800	
إعلان ترويجي	8010108	
رسوم الخدمات المتنوعة	21883374	
الإنذار (الاستهلاك)	138296346	
إجمالي المبلغ المضاف إلى الربح		391327681
الدخل الخاضع للضريبة (تقييم الاحتياطي الإضافي)		621867757

الملاحظات: يرى الباحث من خلال دراسة حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع أن المصرف مارس التخطيط الضريبي في بعض المصاريف من خلال تضخيم المبالغ وتقليل مبلغ الأرباح وبالتالي يستفيد من هذه الوفورات النقدية للتوسع في نشاطها وزيادة رأس مال الشركة الأمر الذي انعكس على إيراداتها.

ومارس التخطيط الضريبي من خلال التوسعات بمبلغ [1000000000] مليار تم تدويره لمدة خمس سنوات وتم سدادها من أرباح هذه المبالغ دون المساس برأس المال. والقرض [5000000000] مليار لمدة خمس سنوات سدد ضريبة عنه بمقدار [7500000000] مليون بينما الفائدة عن هذا القرض بلغت [1250000000] مليار. وهذا يدل على أن للتخطيط الضريبي دور في زيادة الإيرادات الضريبية على المدى البعيد من خلال تشجيع المصارف إلى التوسع في نشاطها وزيادة رأس مالها.

الجدول (2) "مذكرة التخمين (طبق الأصل)" المصدر: الهيئة العامة للضرائب

"اسم الفرع : قسم كبار المكلفين"			
"رقم المخمن"		سنة 2020 تقديرية	
"اسم المكلف : بنك رقم (س) للاستثمار والتمويل"			
"المهنة ومصدر الدخل"			
"رقم الأضبارة: بلا"		نوع التقدير: إضافي احتياطي "	
المقتبسات			
مبلغ بالدينار	نوع العمل	اسم الدائرة	"رقم الكتاب وتاريخه"
9918780398	"الإيرادات بموجب الحسابات"		
230540076	"الفائض بموجب الحسابات"		
1250000000	فائدة القرض		
391327681	المصاريف المرفوضة		
1871867757	"الفائض المستخرج حسب تقرير قسم الرقابة والتدقيق"		
"أحتساب الدخل الخاضع للضريبة"			
"دققت وتم تقدير الشركة إضافي احتياطي عن الربح المستخرج بموجب تقرير قسم الرقابة والتدقيق"			
"الفائض المستخرج بموجب تقرير قسم الرقابة والتدقيق 1871867757"			
ينزل التقدير الاحتياطي الأول (266991000)			
1604876757			
"مبلغ الدخل دينار"	"السماح دينار"	"الدخل الصافي دينار"	"مبلغ الضريبة دينار"
1604876757	-	1604876757	240731513
"تبليغ المكلف أو وكيله"			
"موافقات الدائرة"			
"وقد تم تقدير المصرف إضافي احتياطي وحسب الربح المستخرج بموجب تقرير قسم الرقابة والتدقيق بعد تدقيق حسابات المصرف"			
المخمن / موقع التاريخ / بلا			
"عبارة عن الدخل الصافي في سعر الضريبة لكل الشركات (15%)"			
240731513 = 15% X 1604876757 "مبلغ الضريبة المستحق على المصرف بعد اضافة المخصصات والمصاريف والفائدة من قبل المخمن بموجب قانون ضريبة الدخل"			

4.5 معلومات عامة عن البنك

البنك شركة مساهمة خاصة تأسست بموجب قانون الشركات رقم [36] لسنة 1983 بموجب شهادة التأسيس رقم م.ش/5211 بتاريخ 1993/7/7 الصادرة عن مسجل الشركات، رأس المال الاسمي هو [400 مليون] دينار عراقي. بموجب الكتاب رقم ص أ / د / 491 بتاريخ 1993/9/28 تم الحصول على ترخيص مصرفي من البنك المركزي العراقي.

5.5 المحاسبة الضريبية

يتم تقدير هذه الإيرادات كاحتياطي بناءً على الإيرادات المبينة في حسابات العام الحالي (2021) بناءً على النسبة (15%) المذكورة في الضوابط السنوية، بناءً على مذكرة التخمين المذكورة لاحقاً، ومع ذلك ظل البنك مصرّاً على النتائج المحاسبية للعام السابق وإحيل الملف إلى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمراجعتها. قام البنك بتقديم السجلات اليومية، والقيود، ودفتر الأستاذ العام، والمستندات التي تحتوي على إيصالات التسجيل والدفع والاستلام. عندما يقوم المدقق بإجراء الفحص، فإنه سيركز على بعض الفقرات التي يعتبرها مهمة للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة

الجدول (3) يبين الدخل الخاضع للضريبة

البيان	دينار	دينار
"الربح بموجب كشف تسوية حساب الأرباح والخسائر لإغراض ضريبة الدخل (الدخل الخاضع للضريبة)"	7052886285	
تضاف المصروفات المرفوضة ضريبياً		
صيانة	221786000	
إيجار وخدمات	76937383	
سفر وإيفاد	85743000	
اتصالات وانترنت	77600000	
وقود وزيوت	56770000	
ضيافة	48672750	
نشر وطبع	23124000	
دعاية وإعلان	15701000	
قرطاسية	13018000	
اجور نقل	9192000	

اللوازم والمهمات	8854000	
المؤتمرات والندوات	4594000	
رسم طوابع المالية	3855750	
النقص في الصندوق	175000	
مصرفات خدمية أخرى	252782000	
أخرى	186474823	
مجموع المصاريف التي تم رفضها		1085279706
الدخل الخاضع للضريبة		8138166000

الجدول (4) مذكرة التخمين (طبق الأصل)

"رقم المخمن : ؟؟؟؟"				"أسم الفرع : قسم كبار المكلفين"				سنة 2021 تقديرية			
"أسم المكلف : مصرف رقم (ص) للاستثمار والتمويل"				"المهنة ومصدر الدخل:"							
"رقم الأضبارة: بلا"				نوع التقدير: إضافي							
المقتبسات											
المبلغ بالدينار			نوع العمل			أسم الدائرة			رقم الكتاب وتاريخه		
17255182237			"الإيرادات بموجب الحسابات"								
7052886285			الفائض حسب كشف التسوية								
"أحتساب الدخل الخاضع للضريبة" دققت وتم تقدير إضافي إحتياطي عن الربح المستخرج بموجب الفائض المعدل بعد رفض بعض المصاريف المرفوضة ضريبياً.											
مبلغ الدخل			السماح			الدخل الصافي			مبلغ الضريبة		
دينار			دينار			دينار			دينار		
15x8138166000%			-			8138166000			1220725000		
موافقات الدائرة											
"وقد تم تقدير المصرف إضافي إحتياطي وحسب الربح المستخرج المخمن / موقع التاريخ / بلا" اسم: المدير المفوض التوقيع: موقع التاريخ:											

الإضافي: يتم عمل تقدير نهائي من قبل قسم الرقابة والتدقيق بعد إضافة المصاريف الضريبية غير المقبولة وإرجاع الحسابات إلى قسم كبار المكلفين لغرض تحصيل الضرائب. وحسب المادة (3) من قانون ضريبة الدخل لسنة 1983 التي نصت بمايلي:-

1- تنزل من الدخل الإجمالي للمكلف من كل مصدر دخل خاضع للضريبة المصاريف المقبولة المتعلقة به خلال الفترة الضريبية وفق أحكام القانون وهذا النظام.

2- تنزل المصاريف المقبولة بما لا يزيد على (50%) من الدخل الإجمالي المحتسب وفقاً لنسب الأرباح القائمة التي تصدر بموجب نظام الاقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الارباح والتعليقات الصادرة.

تم رفض هذه المخصصات من قبل المخمن لوجود أحكام صريحة في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 بعدم الاعتراف بهذه المخصصات. أما المصاريف الأخرى فتتم إحالتها إلى قسم الرقابة والتدقيق ليطلب من المكلف تحليل المبالغ المدفوعة.

ملاحظات الحالة:

1- بشكل عام، فإن رفض أي فقرة لا يتوافق مع العدالة الضريبية لأن الكثير من النفقات حقيقية، لكن الخدمات تقدمها جهات لا تستطيع تقديم المستندات اللازمة لتعزيز النفقات، ولذلك يجب على السلطات المالية أن تعي هذه الحقيقة وتعطي نسبة تمثل الإنفاق الفعلي. الحدود المقبولة لعدم التعزيز وخاصة المبالغ المرفوضة كبيرة جداً وغير معقولة. وينبغي التعامل مع المشاريع الاقتصادية على هذا النحو.

2- فالمصرف قد مارس التخطيط الضريبي من خلال تضخيم مبالغ المصروفات مما أدى إلى تقليل مبلغ الأرباح ومن ثم فإنها يستفيد من هذه الوفورات النقدية لزيادة رأس مال المصرف وبالتالي زيادة الإيرادات من خلال خلق وعاء ضريبي جديد ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة.

6.5 معلومات عامة عن الشركة

1- اسم الشركة :- السامر للاتصالات شركة مساهمة خاصة .

- 2- نشاط الشركة :- تطوير قطاع الاتصالات في عموم العراق .
- 3- تاريخ تأسيس الشركة :- 2007
- 4- رأس مال الشركة عند التأسيس :- 1000000000 دينار عراقي .
- هدف الشركة :- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الاتصالات وفقاً للتطورات والاسهام في تنشيطه وفق خطط وبرامج التنمية خدمة للاقتصاد الوطني .
- البيانات المالية :- المبالغ بالدينار العراقي.

الجدول (5) كشف العمليات الجارية لشركة السامر

البيان	2018	2019	2020
ايراد النشاط التجاري	1565802209	335358377	2172590793
تنزل المصروفات الجارية			
الرواتب والاجور	68674340	11765242	92944278
المستلزمات السلعية	85109819	451605	1879597
المستلزمات الخدمية	255346384	51663248	289674744
مقاولات وخدمات	19133285	3309209	19910338
مشتريات كلفة الخدمات المباعة	149367578	48875718	318359849
الاندثارات	224929096	46862336	317218092
الضرائب والرسوم	256989863	23115678	321016679
مجموع المصروفات الجارية	1059550365	186043036	1361003577
فائض العمليات الجارية (اولى)	506251844	149315341	0
ايرادات اخرى (عرضية)	2778892	917679	811587216
تنزل المصروفات التحويلية والاخرى			
فوائد مدينة	70166542	12209749	13873229
المصروفات التحويلية	1879300	231957	45435390
المصروفات الاخرى	8287601	2482586	1618415
مجموع المصروفات التحويلية	80333443	14924292	47053805
فائض العمليات الجارية (الثانية)	428697293	135308728	778406640
كشف التوزيع			
الربح السنوي	428697293	135308728	778406640
احتياطي الزامي 5%	18265024	5750579	38920332
ضريبة الدخل	63396810	20297143	116236581
المحول الى فائض متراكم	347035459	109281006	623249727

ملاحظات الباحث عن الحالة:

- 1- عام 2019 تم زيادة رأس مال الشركة ليصبح [270 000 000 000] دينار عراقي.
- 2- عام 2019 تم تحويل الشركة من [شركة محدودة] الى شركة مساهمة خاصة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات .
- 3- عام 2020 تم زيادة رأس المال ليصبح [270012000000] مرة ثانية بطرح اسهم جديدة للاكتتاب مقدارها 12 مليون سهم
- 4- تم تغيير الشكل القانوني للشركة وتحويلها من شركة محدودة الى شركة مساهمة في تشرين الثاني عام 2019
- 5- لوحظ من خلال دراسة حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنوات [2018 ، 2019 ، 2020] ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال بعض المصاريف [خدمات الصيانة ، خدمات ابحاث وتجارب ، دعاية واعلان وضيافة ، استئجار موجودات] وكما مبين ادناه في الجدول

الجدول(6) مصروفات مقبولة ضريبيا من قبل المشرع العراقي (التخطيط الضريبي)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
2018	9594835	78484891	39160531	30560838	157801095
2019	13307343	107797324	50148701	49550009	220803377
2020	17322254	111847046	67293235	110337113	306799648
المجموع	52568095	336433566	185087464	215183812	789272937

- 6- ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال تغيير شكلها القانوني وتحويلها من شركة محدودة الى شركة مساهمة وتضخيم مبالغ المصروفات وتقليل الارباح وبالتالي فانها تستفيد من الوفورات النقدية لزيادة راس مال الشركة ومن ثم زيادة اليرادات وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة .
- ففي عام 2019 كانت هناك زيادة واضحة في مبلغ المصاريف (التخطيط الضريبي) مما ادى الى انخفاض مبلغ الضريبة حيث بلغت [20297143] مما شجع الشركة الى التوسع في نشاطها وزيادة راس مال الشركة من [1000000000] الى [270000000000] وبالنتيجة زادت الحصيلة الضريبية حيث بلغت في عام 2020 [116236581] والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (7) التخطيط الضريبي واثره في الحصيلة الضريبية في الشركة

اسم الحساب	2018	2019	2020
الإيرادات	1565802209	335358377	2172590793
المصروفات التخطيط الضريبي	157801095	220803377	306799648
مبلغ الضريبة	63396810	20297143	116236581
رأس مال الشركة	1000000000	270000000000	270012000000

6. الاستنتاجات

- 1- أظهرت النتائج ان الشركات لكبار المكلفين قد اتفقوا على ان الوفورات النقدية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً لجذب الاستثمار (انشاء مشاريع اقتصادية جديدة) او (التوسع بالنشاطات الاقتصادية القائمة) . من خلال مراعاة طبيعة هذه الوفورات النقدية وتحقيق الاستخدام الافضل لها، وبالنتيجة ان هذا الاستثمار هو عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد.
- 2- أظهرت النتائج ان شركات كبار المكلفين تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال اتباعها لسياسات مالية وإدارية ومحاسبية مختلفة مثل تدريب وتأهيل العاملين وانفاق مبالغ ضخمة على الدعاية والاعلان واتباع برامج صيانة وتجديد للأصول الثابتة وإطالة العمر الانتاجي لها باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبياً
- 3- تبين ان شركات كبار المكلفين تمارس عملية التخطيط الضريبي بانها تستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل وتستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 كل حسب اختصاصه . وتهتم هذه الشركات بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتستعين بعض الشركات
- 4- بخبرات مستشار بالأمور الضريبية للاستفادة من خدماته وتحقيق وفورات نقدية لغرض زيادة ارباحها وبالنتيجة زيادة الإيرادات الضريبية
- 5- وجد ان هناك اهتمام كبير من قبل الشركات بعمل خطة تأخذ بعين الاعتبار جميع البنود التي يمكن ان تخفض مبلغ الضريبة لانه يؤثر على القرارات الاستثمارية والتمويلية والمحاسبية لهذه الشركات للحصول على الاعفاءات الضريبية.
- 6- إن للضريبة اهداف متعددة ، كالهدف المالي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الا إنه لايمكن تحقيقها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية مالم يتم تبني عملية التخطيط الإستراتيجي للضريبة.

7. التوصيات

- 1- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بقانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار والاستفادة من جميع المزايا التي تشجع على الاستثمار واقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني والحصول على الاعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات النقدية.
- 2- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام والسعي الى اندماج الشركة مع شركات اخرى مشابهة لها في النشاط للحصول على اعفاءات ضريبية وقدرة الشركات المندمجة على المنافسة مع الشركات الكبيرة الاخرى .
- 3- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين لديها واكسابهم مهارات وقدرات عالية في مجال اختصاصهم وانفاق المبالغ لغرض الدعاية والاعلان والعمل على صيانة وتجديد الأصول الثابتة باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبياً.
- 4- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بالاستعانة بخبرات مستشار بالأمور الضريبية والاستفادة من خدماته لانه على اطلاع مستمر بالاجراءات والتعديلات والمتطلبات الضريبية بالإضافة الى تقديم التوصيات والمشورة للإدارة على ضوء النتائج السابقة.
- 5- دعم وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ومنح امتيازات واعفاءات جاذبة للمستثمرين لتأهيل وتشغيل الشركات بالشكل الامثل وينعكس ذلك ايجابيا على التنمية الاقتصادية وتنوع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية في المستقبل.

References

- [1] Abdul Ghaffar, H. (2002). Foreign direct investment and international trade (1st ed.). Bayt Al-Hikma. Baghdad, Iraq. ISBN: 978-9100-34-315-4
- [2] Al-Douri, M. A. (2010). Investment management and investment portfolios (1st ed.). Amman, Jordan. ISBN: 978-9957-49-106-2
- [3] Al-Qaisi, A. H. (2011). Public finance and tax legislation (8th ed.). Ithraa for Publishing and Distribution. Amman, Jordan. ISBN: 978-9957-49-103-1
- [4] Companies Law No. 21 of 1997. (Amended). Iraq.
- [5] Fadhl, et al. (2008). The role of tax incentives in attracting foreign investments [Research paper]. The First Scientific Tax Symposium, Baghdad, Iraq.
- [6] Federal Board of Supreme Audit. (n.d.-a). Accounting Rule No. (6): Disclosure of information related to financial statements and accounting policies. Council of Accounting and Auditing Standards. Iraq.
- [7] Federal Board of Supreme Audit. (n.d.-b). Auditing Guide No. (2): Auditor's report on financial statements. Council of Accounting and Auditing Standards. Iraq.
- [8] Income Tax Law No. 113 of 1982. (And its annexed decisions and amendments). Iraq.

- [9] Kammash, K. S. (2010). The future of the tax system in Iraq under the transition to a market economy [Doctoral dissertation]. College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Iraq.
- [10] KPMG. (2009). Aggressive tax planning [Working paper]. Finances Quebec.
- [11] Maher, A. (2014). Strategic planning (2nd ed.). University House. Alexandria, Egypt. ISBN: 978-977-521-423-1
- [12] Nasser, A. A. (2019). The role of financial planning in facing the budget deficit under IMF conditions [Higher Diploma Thesis - Master's Equivalent]. Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq.
- [13] Regulation of Keeping Commercial Books for Income Tax Purposes No. 2 of 1985. Iraq.
- [14] Sabri, N. R. (1998). Income tax accounting (1st ed.). Al-Quds Open University Publications. ISBN: 978-9950-30-502-1
- [15] William, M. G., Hughes, J. S., & Levine, C. B. (2010). Influence of capital gain tax policy on the credibility of unverified disclosures. The Accounting Review, 85(2), 719–747. DOI: [10.2308/accr.2010.85.2.719](https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.2.719)
- [16] Zaini, M. A. (2009). The Iraqi economy: Past, present, and future options (3rd ed.). Dar Al-Malak for Arts, Literature, and Publishing. Baghdad, Iraq. ISBN: 978-9933-40-521-2

المصادر

- [1] عبد الغفار، هناء. (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (ط. 1). بيت الحكمة، بغداد، العراق-ISBN: 978-9100-34-315-4
- [2] الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2010). إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية (ط. 1). عمان، الأردن-ISBN: 978-9957-49-106-2
- [3] القيسي، أعاد حمود. (2011). المالية العامة والتشريع الضريبي (ط. 8). إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن-ISBN: 978-9957-49-103-1
- [4] قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل (Companies Law) العراق.
- [5] فضل، وآخرون. (2008). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية [بحث مقدم]. الندوة العلمية الضريبية الأولى، بغداد، العراق.
- [6] ديوان الرقابة المالية (a - Federal Board) د.ت. (القاعدة المحاسبية رقم (6): الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق.
- [7] ديوان الرقابة المالية (b - Federal Board) د.ت. (دليل التدقيق رقم (2): تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق.
- [8] قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة (1982) وتعديلاته (Income Tax Law) العراق.
- [9] كماش، كريم سالم. (2010). مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق [أطروحة دكتوراه]. كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
- [10] شركة كي بي إم جي. (2009). التخطيط الضريبي القوي [ورقة عمل]. وزارة المالية في كيبك.
- [11] أحمد، أحمد ماهر. (2014). التخطيط الاستراتيجي (ط. 2). الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر-ISBN: 978-977-521-423-1
- [12] ناصر، عيبر علي. (2019). دور التخطيط المالي لمواجهة عجز الموازنة في ظل شروط صندوق النقد الدولي [رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير]. جامعة بغداد، العراق.
- [13] نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل رقم (2) لسنة. (Regulation) (1985) العراق.
- [14] صبري، نضال رشيد. (1998). محاسبة ضريبة الدخل (ط. 1). منشورات جامعة القدس المفتوحة-ISBN: 978-9950-30-502-1
- [15] ويليام، مايكل؛ وهيو، جون؛ وليفين، كارولين. (2010). تأثير سياسة ضريبة الأرباح الرأسمالية على مصداقية الإفصاحات غير المتحقق منها. مجلة المراجعة المحاسبية (The Accounting Review)، المجلد (85)، العدد 2. DOI: [10.2308/accr.2010.85.2.719](https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.2.719)
- [16] زيني، محمد علي. (2009). الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل (ط. 3). دار الملاك، بغداد، العراق-ISBN: 978-9933-40-521-2

The Role of Tax Planning for Senior Taxpayers in Increasing Tax Revenues

Hassan Salem Mohsen

Audit and Control Division, College of Dentistry, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

Maysoon Abdul Karim Ahmed

Dept. of Financial Affairs, Presidency of the University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Email: maisoon.a@uobaghdad.edu.iq, ORCID <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

Article Information

Article History:

Received: 17 / 10 / 2023

Revised: 01 / 08 / 2024

Accepted: 06 / 11 / 2023

Available Online: 01 / 09 / 2024

Page no: 116 – 126

Keywords:

Planning, tax base, taxpayers, Revenue, tax evasion

Abstract

The importance of the research comes from the importance of tax policy, which is one of the tools that works on...Achieving economic, financial, and social goals and improving the country's investment environment will help it become more capable of stimulating the wheel of the national economy. The research started from the problem of (Does tax planning practised by senior taxpayers affects the tax base in the long term by benefiting from cash savings, expanding various activities, or creating new projects, which... It is reflected in the tax base and thus increases tax revenues). At the same time, the research hypothesis stated that tax planning practised by senior taxpayers contributes to encouraging entry into new projects that are directly proportional to tax revenues in the long term. The research aims to clarify the concept of tax planning, its importance, strategies and the extent of its contribution to policy-making. Expansion of investment and the research resulted in several conclusions, the most prominent of which is that the senior taxpayers in the research sample agreed that the tax savings obtained through tax planning are a significant factor in determining the economic position of the state in the short term and the main reason for economic growth in the long term, which is the reason for creating... New job opportunities, pumping production and services, transferring technology, and increasing exports. As a result, this is reflected positively in these companies' contribution to the economy's growth and increasing tax revenues in the future.

Correspondence:

Researcher name:

Hassan Salem Mohsen

Email:

hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq